



ورقة موقف- توظيف النساء العربيات- البدويات في النقب: منظور نقدي

على اقتصاد القطاع اليهودي فقدت النساء العربيات- البدويات أغلب فرص العمل.⁴

لم يتم اقتراح بنية تحتية عصرية لسبعة البلدات البدوية التي أقيمت من قبل الدولة لتسهيل الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري، بالعكس تماماً، فهذه البلدات هي رمز للتخطيط المدني الفاشل الذي لا يأخذ بالحسبان أية من احتياجات المجتمع الذي من أجله تبنى البلدات كما أنه يرمز لقصر الاستثمار في البنى التحتية والتميز في الميزات.⁵ وبالتالي، فليس من المستغرب أن تكون هذه البلدات في أسفل التصنيف الاجتماعي-الاقتصادي في إسرائيل.⁶

يبقى عشرات آلاف السكان الذين يسكنون على أراضيهم في قري ترفض الدولة الاعتراف بها في وضع أكثر تحدياً من أولئك الذين في البلدات المعترف بها. بسبب عدم اعتراف الدولة بعشرات القرى البدوية في النقب، فإن سكان وساكنات هذه القرى محرومون من الحقوق الاجتماعية والسياسية وتوجد أمام اندماجهم لسوق العمل الكثير من العقبات الإضافية. هذه العقبات تطيل مدة زمن البحث عن العمل مما قد يؤدي إلى يأس وفقدان الأمل بوجود عمل والبدء فيه أو حتى العودة إلى العمل.⁷

يظهر من نتائج البحث التي جاءت في تقرير "نظرة على توظيف النساء العربيات- البدويات في النقب"⁸ الذي نشره منتدى التعايش السلمي في آذار/مارس 2018 بأن مشاركة النساء العربيات البدويات في سوق العمل أقل بكثير مقارنة بمجتمعات أخرى. في عام 2015، 16% من النساء البدويات في النقب في عمر فوق الخمسة عشر سنة كنّ مشاركات في سوق العمل، مقارنة بـ27% في وسط كل النساء العربيات في إسرائيل و 64 % في وسط النساء اليهوديات في النقب. على مدار السنوات

ستناقش هذه الورقة العقبات الرئيسية التي تعرقل على النساء العربيات- البدويات في النقب الاندماج في سوق العمل. مجمل قرارات الحكومة والمخططات النابعة منها لم تؤت النتائج المرجوة منها في وسط النساء العربيات في النقب. بالرغم من الاستثمارات الحكومية الواسعة وتطوير المشاريع، في عام 2016 بلغت نسبة توظيف النساء العربيات- البدويات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 64 سنة 19.2% فقط.¹ في الالتزام المحدد مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يعكس في قرار الحكومة برقم 1994²، تم تحديد الغاية بأن يصل توظيف النساء العربيات إلى 41% بحلول عام 2020، ولكن لا يوجد في أي من المشاريع المحددة للمجتمع البدوي أية أهداف ثانوية لنسبة التوظيف المرجوة من أجل تنفيذ الخطة، وعلى ما يبدو أيضاً بأنه لا توجد خطة محددة خاصة لزيادة نسبة توظيف النساء البدويات.³ بالإضافة لذلك، لا يوجد مختص لتوفير لمحة عن عقبات محددة تتعرض لها النساء عند دخول سوق العمل وتحديد المقاييس وتتبع تنفيذها.

يعاني المجتمع البدوي في النقب من ضائقة اقتصادية وفقير مدقع. إحدى العقبات المركزية تتجسد في سوق العمل، حيث يعاني الكثير من أبناء هذا المجتمع من الدونية في المنافسة على الأماكن في سوق العمل، حيث يبرز الإقصاء والتميز ضدهم من بين مجموعة أسباب أخرى. النساء البدويات، كنساء من أقلية إثنية، يواجهن التمييز والإقصاء بشكل مضاعف، مما يدفعهن للفقر والبطالة أو القبول بالعمل بالأجر الأدنى وظروف غير ملائمة. عملية تمدين المجتمع البدوي في النقب، التي بدأت في سنوات السبعينات من القرن الماضي، هي عملية جبرية من قبل الحكومة الإسرائيلية التي لم تأخذ في الحسبان مركبات الثقافة البدوية التقليدية والتأثير السلبي على النساء البدويات في النقب. تعاني البلدات البدوية من ضعف الاستثمار في البنية التحتية للتوظيف والتدريب المهني والتعليم مما يؤدي إلى نقص حاد في موارد التوظيف في داخل البلدات. هذه الحقيقة أدت إلى استقطاب جندي في الأدوار الاقتصادية- خرج الرجال للعمل خارج بلداتهم وبقيت النساء في البيت، وبسبب أن أغلبهن لم يعرفن القراءة والكتابة ولم يتقن اللغة العبرية وبسبب الاعتماد

⁴ Sarab Abu-Rabia-Queeder, 2006. Between tradition and modernization: understanding the problem of female Bedouin dropouts. British Journal of Sociology of Education 27(1): 3-17.

⁵ Tovi Fenster, 1999. Space for Gender: Cultural Roles of the Forbidden and the Permitted. Environment and Planning D: Society and Space (17): 227-246

⁶ لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة التقرير: منتدى التعايش السلمي في النقب، 2017. تمييز بالأرقام: ملف معطيات احصائية - المجتمع البدوي في النقب.

⁷ انظروا: ملاحظة 1، صفحة 8، تخطيط 6.

⁸ لمراجعة التقرير الكامل:

<https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2018/05/Bedouin-Women-Employment-Report-Arb-Web-1.pdf>

¹ شبلي مزارحي سيمون، 2016. תעסוקה בקרב נשים ערביות، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست.

² قرار الحكومة برقم 1994 بتاريخ 15.07.2010، وضع أهداف توظيف للنساء 2010-2020.

³ عدليا، 2016. برنامج استراتيجي للتطوير الاقتصادي-الاجتماعي للسكان البدوي في النقب. مرحلة ب'- تعريف القضايا الجوهرية وتخطيط استراتيجي، ص 47.

العقبات أمام دمج النساء العربيات- البدويات في سوق العمل

يوجد تفسيرات مؤسسية وثقافية لمشاركة النساء العربيات الضعيفة في سوق العمل والأجر الأدنى التي تحصل عليها، ويغذي أحدهما الآخر. إن إهمال الحكومة في توفير مؤسسات تربوية ذات جودة عالية، لا سيما في القرى غير المعترف بها، إنما يعزز قيم الماضي التي لم تُعر الخروج للعمل أهمية كافية.¹²

التربية والتعليم: حتى السنة الدراسية 2016-2017، من ضمن 94 مدرسة ابتدائية و 41 مدرسة ثانوية، كان هناك 10 مدارس ابتدائية تقع في قرى غير معترف بها بينما لم يكن هناك أية مدرسة ثانوية. وذلك برغم أن سكان القرى غير المعترف بها يشكلون ثلث المجتمع البدوي في النقب. نسب التسرب الفتيات في القرى غير المعترف بها تصل ما فوق 60% حتى بداية العقد السابق.¹³ في الدراسة الاستقصائية التي قامت بها جمعية سدرية في النقب عام 2004 في جزء من القرى غير المعترف بها، وُجد بأن نسبة الأمية لدى النساء في سن 30 وما فوق تصل إلى 80%.¹⁴ لا زالت دولة إسرائيل ترفض إقامة مؤسسات تربوية تعليمية لائقة في القرى غير المعترف بها وهذا جزء من صف طويل من الضغوطات التي يواجهها سكان القرى غير المعترف بها لكي يتخلوا عن المحاكمات بشأن المطالبة بملكيّتهم على أرضهم ولكي ينتقلوا إلى البلدات الحكومية الثابتة.¹⁵

المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المؤسسات التعليمية الموجودة في البلدات البدوية تشمل ظاهرة التسرب، معدلات بجروت منخفضة، بُنى تحتية ناقصة ونقص حاد لما يقارب 1200 صف. نسبة أبناء 17 عام الذين لا يتعلمون في أي إطار تربوي للبدو وصلت إلى 29.3% سنة 2016. وزارة التربية والتعليم تعترف بالنقص الحاد في الصفوف ورياض الأطفال، ورغم ذلك، عدد الصفوف التي وُضعت لها ميزانية من قبل الوزارة يلبي 20% حتى 60% من الاحتياجات التي اعترفت بها الوزارة بنفسها.¹⁶

السابقة يظهر ارتفاع دائم في نسب عمل النساء اليهوديات في النقب والنساء العربيات في باقي المناطق في البلاد، لكن في وسط النساء البدويات في النقب، على الأقل في العقد الماضي، فإن النسب ترتفع وتتحفض بدون اتجاه واضح.⁹

تحلّل البطالة في البلدات العربية في النقب أولى المراكز وحسب المعطيات فإن النساء يشكلن أغلب طالبي العمل.¹⁰ الفجوات ما بين النساء البدويات والرجال البدو وما بينهن وبين النساء اليهوديات في النقب واضحة أيضاً فيما يخص أجر العمل، التي تصل في بعض الأحيان إلى عشرات النسب المئوية.¹¹ يظهر تحليل الفروع التي تعمل فيها النساء العربيات-البدويات بأنهن يتركزْنَ في الفروع التي يكون معدل الأجر فيها منخفض كالتعليم والخدمات الصحية والرفاه الاجتماعي. نقطة النور الوحيدة التي تظهر من الأبحاث هي بنسب ارتفاع أجر النساء العربيات-البدويات وقد سُجلت في السنوات نسب ارتفاع في الأجر لدى النساء العربيات البدويات أكثر من نسب ارتفاع أجر النساء اليهوديات في النقب وأكثر من نسب ارتفاع أجر الرجال البدو. ومع هذا يجب أن نتذكر بأن الفروق والفجوات لا زالت واسعة.



تصوير: أمل أبو القيعان، عتير.

¹² انظروا: ملاحظة 5

¹³ سراب أبو ربيعة-أبو قويدر، 2013. بناء اللامساواة في وسط النساء العربيات-البدويات في سوق العمل. في ر' بيداتسور (محرر). البدو في النقب تحدي استراتيجي لإسرائيل، صفحات 18-27. (باللغة العبرية)

¹⁴ انظروا أعلاه.

¹⁵ Michal Rotem and Neve Gordon, 2017. Bedouin Sumud and the Struggle for Education. Journal of Palestine Studies 46(4): 7-27.

¹⁶ سراب أبو ربيعة- أبو قويدر، 2017. זהות מעמדית בהתהוות: פרופסיונליות פלסטיןיות בנגב

⁹ مكتب الإحصاء المركزي، تحليل دراسة استقصائية للموارد البشرية

في أعوام 2008-2015، تخطيط 1.22 و 8.1.

¹⁰ انظروا: ملاحظة 9، صفحة 11، جدول 3.

¹¹ كل الحق. الأجر الأدنى. (باللغة العبرية)

يجدر بالذكر بأن التاريخ السياسي لبدو النقب يشكل مضمار آخر لشرح الفجوات التاريخية في التربية والتعليم، حيث فرض الحكم العسكري على البدو بين الأعوام 1948-1966 ومنع هذا الحكم جميع السكان من الوصول إلى التعليم والعمل. أي أن الحصول على العلم سمح به بعد أكثر من 20 سنة بعد قيام دولة إسرائيل. تشكل الفجوات التاريخية في التعليم سبب مركزي يشرح نسب التوظيف المتدنية حاليًا في وسط النساء العربيات-البدويات في النقب.¹⁷

أطر الطفولة المبكرة: عقبة إضافية تصعب من اندماج النساء في سوق العمل هي النقص الحاد في أطر الطفولة المبكرة. نظام التربية في البلدات البدوية هو نظام مُهلٍ متداع ومثله أطر الطفولة المبكرة. حتى عام 2015، عملت 6 مراكز رعاية نهائية مراقبة من قبل الحكومة في كل البلدات البدوية وفيها 384 طفل فقط.¹⁸ حسب المعطيات من جمعية سيكوي، في السنة الدراسية 2015-2016 لم يتم تسجيل 4843 طفل من البلدات البدوية في رياض الأطفال وهو ما يشكل نسبة 20.8% من مجموع الأطفال البدو في جيل رياض الأطفال. لا تُتم دولة إسرائيل واجباتها تجاه المجتمع البدوي أيضًا في بناء رياض الأطفال في عمر 3-6 سنوات، حيث ما يقرب خمس الأطفال العرب البدو في هذا العمر غير مسجلين للرياض.¹⁹ في هكذا وضع تضطر الكثير من الأمهات للتخلي عن المشاركة في سوق العمل رغم حاجتهن لذلك، لأنهن يضطررن للبقاء والعناية بأطفالهن.

المواصلات العامة: حتى عام 2009، لم تكن هناك مواصلات عامة في أي من البلدات البدوية في النقب، وحتى اليوم فلا زالت مصابة بالنقص،²⁰ الأمر الذي يضر بالنساء بشكل أساسي لأن بحسب الوضع في إسرائيل فالنساء هن المستخدمات الرئيسيات للمواصلات العامة وخاصة في المجتمع العربي التي توجد فيها قلة ممن يمتلكن رخصة القيادة.²¹ في حين وضع المواصلات العامة في البلدات المخططة قد تحسن بشكل طفيف، فالوضع في هذه القرى وفي القرى غير المعترف، بها التي يقطنها ما يقارب

نصف المجتمع البدوي في النقب، لا يوجد أية تلبية حقيقية لاحتياجات السكان. في أغلب البلدات تتوقف الباصات في محطات على الشوارع الرئيسي مما يضطر الكثير من السكان المشي لمسافات طويلة للوصول إلى المحطة²² ناهيك عن تعريض حياتهم للخطر عند عبور الشوارع الرئيسية. إن النقص في البنية التحتية للشوارع المعبدة الملائمة للمواصلات العامة تمنع الباصات من دخول القرى وفي بعض الأحيان تمنعها من دخول مناطق معينة في البلدات.²³

حين النظر في البلدات البدوية، ففيها نسبة مالكي السيارات منخفضة ووضع المواصلات العامة متهالك، من هنا ينتج عائق إضافي الذي يقلص الإمكانيات أمام النساء حين خروجهن للعمل.

مراكز العمل والمناطق الصناعية: عقبة مركزية أخرى تعرقل اندماج النساء العربيات البدويات في النقب هي انخفاض فرص العمل في البلدات البدوية. أقيمت البلدات البدوية بدون بُنى مناسبة للتوظيف، مثلًا مناطق تجارية أو مناطق صناعية، مما جعل أغلبية سكانها يعتمدون على مصادر عمل خارج نطاق بلداتهم. في عام 2014، عملت 73% من النساء العربيات البدويات خارج مناطق سكنهن، مقارنة بـ 50% من اليهوديات في النقب اللاتي يعملن خارج نطاق سكنهن.²⁴ نقص أماكن العمل داخل البلدات البدوية، يضاف إلى قلة المواصلات العامة والنقص في المؤسسات التربوية للأطفال، يمنع النساء من الخروج للعمل خارج بلداتهن، وهذه جزء من العوامل التي سببت في نسب منخفضة لعمل النساء العربيات البدويات في النقب. من جهة أخرى، تظهر المعطيات بأن الكثير من النساء العربيات البدويات اللاتي يعملن يقع عملهن خارج بلداتهن، ولو كانت هناك شروط مسهلة لخروجهن فقد يزداد عدد النساء المنخرطات في سوق العمل.

الخطط الخمسية كحل حكومي - حقا؟

في العقد الأخير، أدت عوامل اقتصادية واستراتيجية إلى تغيير في سياسة الحكومة بشأن التنمية الاقتصادية-الاجتماعية للسكان العرب في إسرائيل وتم تشخيص ضعف زائد في وسط النساء العربيات اللاتي لم يكن يشتركن في سوق العمل.

¹⁷ انظروا: ملاحظة 13.

¹⁸ حاجيت سوفر فورمان، يونتان إيال، سوزان حسن ظاهر وموريا فرانكل، 2016. التوكنت لقيودوم הצמיחה והפיתוח הכלכליים של האוכלוסייה הבדואית בדרום (قرار حكومي رقم 3708): التقرير الأول. مركز مايرز-جوينت بروكديل، صفحة 86، تخطيط 26.

¹⁹ مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، 2017. التربية والتعليم في المجتمع البدوي في النقب- صورة الوضع.

²⁰ عدليا، 2016. برنامج استراتيجي للتطوير الاقتصادي-الاجتماعي للسكان البدو في النقب. مرحلة 1- تحديد ملامح الوضع وتعريف القضايا الجوهرية، ص 164-166. (باللغة العبرية)

²¹ مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، 2015. مواصلات عامة للسكان العرب- صورة عن الوضع في عدة بلدات.

²² انظروا: ملاحظة 18 صفحة 74.

²³ انظروا: ملاحظة 18 صفحة 78.

²⁴ عمود "العرب البدو في النقب" - مايرز-جوينت-بروكديل، قرار الحكومة 3708: التقرير الأول، تخطيط 32، عمود "يهود" و "غير يهود" - المكتب المركزي للإحصاء، دراسة استقصائية عن الموارد البشرية 2015، تخطيط 2.43.

عن المطالبات بملكية الأراضي والانتقال إلى بلدات مدنية مكتظة.

لا يمكن أن تكون حلول التوظيف واحدة لجميع النساء العربيات البدويات في النقب. يجب على الدولة أن تعترف بالاختلافات بين القيود والظروف التي تعمل فيها المرأة في البلدات وفي القرى المعترف بها والقرى غير المعترف بها. تقع مسؤولية تفكيك العقبات التي تمنع النساء من الدخول إلى عالم العمل على عاتق الحكومة وبشكل خاص يقع على عاتقها الاستثمار في نظام التعليم في البلدات البدوية، من رياض الأطفال حتى المدارس الثانوية، وذلك لإعطاء الأمل وتكافؤ الفرص بشكل حقيقي للجبل الشاب. يجب على دولة إسرائيل أن توقف سياستها التدميرية في هدم البيوت وأن تعمل على تخصيص موارد الأراضي والموارد الاقتصادية العادلة بين مختلف المجتمعات في النقب. إن تدفق الميزانيات دون التوصل إلى حل متفق عليه لقضايا ملكية الأراضي سيمنع المجتمع البدوي من التطور. فقط الحل الذي يقوم على أساس المشاركة العامة وتقدير الطموحات والرغبات ونمط الحياة سوف يؤدي لتنظيم الحيز العام بشكل يسمح بحياة كريمة لكل من يعيش فيه، عربًا ويهودًا على حد سواء.



تصوير: رضا أبو القيعان، أم الحيران.

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
شارع شلومو هميلخ 7، بئر السبع، 086483804
www.dukium.org

על פי דרישת החוק, פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי גאה
לציין כי כתוצאה משיתוף פעולה עם מדינות ידידותיות
וארגונים בינלאומיים שמקדמים זכויות אדם, רוב המימון
לפעילותנו מגיע מ"ישרויות מדיניות זרות"

وقد انعكس تغيير السياسة في الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بين عامي 2012 و 2016،²⁵ التي كانت جزءًا من خطة أوسع تم وضعها، ومن جملتها حل نزاع ملكية الأراضي بين البدو والدولة؛ والخطة الخمسية بين الأعوام 2017 و 2021،²⁶ بالإضافة إلى جزء السكان البدو في النقب في القرار رقم 922²⁷ المخصص للتنمية الاقتصادية في المجتمع العربي بشكل عام. ومع ذلك، يبدو أن هذه الخطط لا توفر حتى الآن سوى استجابة جزئية وأهدافها غير واضحة بحيث لا يمكن معرفة ما إذا كانت تلبي احتياجات السكان. يجدر بالذكر بأن الخطط وبشكل متعمد تتجاهل السكان البدو الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها.

إن عموم القرارات الحكومية وما ينتج عنها من خطط لرفع معدلات العمالة في المجتمع العربي لم تؤت النتائج المرجوة منها في وسط النساء البدويات في النقب. واليوم بعض المشاريع تعطي للمرأة أفضلية معينة، ولكن من أجل رفع معدل التوظيف من الضروري تخصيص برامج محددة لتلك النساء وتوفير نظام لدعم التوظيف حيث يعمل على تخفيف العوائق التي تواجه المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من قرار الحكومة حول الخطة الخمسية الجديدة التي تنص بشكل واضح على أن يُعطى التمثيل المناسب للمرأة في اللجنة العامة لمتابعة الخطة، ما يبدو هو أن من يمثل المجتمع البدوي في معظم الحالات رجال من المجتمع وعددهم قليل. في هذه الوضع يتم تهميش احتياجات النساء. إن التجاهل الظاهر والمتعمد لسكان القرى غير المعترف بها تلقي ظلالها أيضًا على الاستثمارات الضخمة للخطة الخمسية.

قضية ملكية الأراضي تأتي مرارًا وتكرارًا في كل تقرير وبحث عن بدو النقب، وذلك لسبب وجيه. إن رفض الدولة لإيجاد حل عادل بمشاركة السكان البدو في هذا الموضوع يرسخ الوضع الصعب الذي يعيش في المجتمع البدوي ويلقي بآثاره على تطوير جميع مجالات الحياة من التوظيف والتعليم والرعاية الصحية والسكن وغيرها. تقريبًا لا يوجد في القرى غير المعترف بها أية بُنى تحتية ولا أية خدمات حكومية. هذه سياسة متعمدة لتكديس الصعوبات على عاتق سكان وساكنات القرى غير المعترف بها وهي سياسة مصممة لإجبارهم على التخلي

²⁵ قرار حكومي رقم 3708 بتاريخ 11.09.2011. خطة التنمية والتطوير الاقتصادي للمجتمع البدوي في النقب.

²⁶ قرار حكومي رقم 2397 بتاريخ 12.02.2017. خطة التنمية والتطوير الاقتصادي للمجتمع البدوي في النقب لأعوام 2017-2021.

²⁷ قرار حكومي رقم 922 بتاريخ 29.12.2015. فعاليات الحكومة للتطوير الاقتصادي للأقليات في سنوات 2016-2020.